



أوراق تأمينية

على الجنابي*: ماذا لو تم اندماج شركات التأمين الحكومية؟

أود التنبيه إلى أن موضوع الدمج ينطوي على جوانب إيجابية وسلبية، وقد آثرت عدم التطرق للسلبيات وذلك لقناعتي أن إيجابيات الدمج التي أدرجها في هذا المقال المقتضب قد يجد له صدى لدى أصحاب القرار وكذلك المهتمين بتطوير قطاع التأمين العراقي.

لا يخفى على المهتمين بشأن قطاع التأمين العراقي وعلى عملاء شركات التأمين الحكومية ان هناك منافسه شرسة بين الشركتين أدت الى انخفاض اسعار التأمين دون الحدود المقدره للأخطار في سبيل الظفر بالاكنتاب. وفي واقع الحال فإن مآل هذه المنافسة هو انخفاض لإيرادات الدولة لاسيما ان ٦٠% من ارباح الشركتين تذهب الى خزينة الدولة.

لقد تبلورت فكرة دمج الشركتين في عام ٢٠١٨ وتمت دراسة الجدوى الاقتصادية للدمج من جهات استشارية رصينة (جامعة بغداد) لكن الموضوع لم يرَ النور. لكن دعونا نرى ما هي الجوانب الايجابية فيما لو تم الاندماج بين الشركتين:



أوراق تأمينية

- ١- استقرار اسعار التأمينات مما يزيد من ايرادات الشركة الموحدة وبالتالي تعظيم ايرادات الخزينة المالية للدولة.
- ٢- تلاقح خبرات كوادر كلا الشركتين سيساعد على تطوير بيئة العمل وتقديم خدمة افضل للعملاء.
- ٣- سيؤسس الاندماج الى بناء شركة تأمين حكومية عملاقة قادرة على استيعاب الأخطار العالية ومن الممكن ان تكون برأس مال يتعدى الـ (١٠٠) مليار.
- ٤- سيساعد في وضع خطط استراتيجية مستقبلية من شأنها ان تعزز مفهوم التأمين بين جميع شرائح المجتمع.
- ٥- سهولة التعامل مع الدوائر والمؤسسات الحكومية وتبني مشاريع الدولة لتكون الساند الحقيقي في تلبية متطلبات توجهات الدولة.

ان تطور صناعة التأمين في بلدان العالم والبلدان المجاورة لم تنتقل عدواه الى بلدنا بسبب ما شهدته العراق من حروب ودمار وحالة من عدم الاستقرار السياسي وفقدان البوصلة الاقتصادية بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي بالإضافة الى قلة التشريعات والقوانين الخاصة بالتأمين، حيث ادت كل تلك العوامل الى (قلة الوعي التأميني لدى الفرد العراقي)، وان التنافس الشرس بين جميع الشركات الحكومية والخاصة ادى الى انخفاض اسعار التأمين الى دون مستوياتها المعقولة والمعتمدة مما ادى الى تقديم خدمة ليست بالمتازة والمتمثلة بالتعويضات.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية

ومما تقدم اعلاه نتأمل من اصحاب القرار في الدولة العراقية ان يعاد النظر بهذا التوجه خدمة للصالح العام والاهتمام بقطاع التأمين والدفع باتجاه اعطائه دور أكبر له لتقليل من الخسائر الاقتصادية للأفراد والشركات والمشاريع والمؤسسات، ومحاولة الحفاظ على أقساط التأمين في داخل سوق التأمين العراقي قدر الامكان منعاً لهروبها الى شركات تأمين خارجية من خلال تعديل بعض القوانين مستقبلاً.

(* مسؤول وحدة تأمين القروض في فرع الحياة/شركة التأمين الوطنية
خبير معتمد لدى ديوان التأمين العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر. 31 أيار/مايو 2023

<http://iraqieconomists.net/ar/>